حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٧٩) ١٠ /٣/ ٢٠١٣ م | www.al-badeel.org | Issue (79) 10/3/2013

الجيش الحر يطلق سراح الجنود الدوليين

الرقّة أول محافظة سورية محرّرة بالكامل

البديل:

تسارعت وتير الأحداث الميدانية قبل أسبوع من حلول الذكرى الثانية للثورة، حيث تمكن الجيش الحر من تحرير محافظة الرقة، لتصبح أول محافظة محررة بشكل كامل رغم جيوب صغيرة للنظام فيها، في وقت تحركت جبهة الجولان المحتل أيضا بعد أسر مجموعة من القوة الدولية العاملة بسبب تغاضيهم عن خروقات النظام لخط الهدنة.

وفي عملية تحرير ملحمية، أسقط ثوار الرقّة تمثال حافظ الأسد في ساحة المدينة الرئيسية بعد معركة مفاجئة وسريعة تداعت فيها قوات النظام وانهارت بسكرة دراماتيكية. ووقع حسن جليلي، محافظ الرقة، وسليمان السليمان، أمين فرع حزب البعث في المحافظة، أسرى بيد الجيش الحر. واستمرت بعض الجيوب الأمنية للنظام في المدينة، إلا أن الفرقة ١٧ التي تقع على بعد ١٢ كيلومتر من المدينة انهارت هي الأخرى يوم السبت بعد انشقاق كبير أدت إلى عجزها عن التحرك وسط حالة من الفوضى في صفوف قوات النظام. وفي رد فعل انتقامي دخلت الرقة في دائرة أهداف صواريخ «سكود» على غرار حلب، حيث استشهد العشرات من المواطنين.

وفي تطور لافت، وضعت إسرائيل والأمم المتحدة قواتهما في الجولان المحتل في حالة التأهب القصوى، حيث أشعل احتجاز مقاتلين من الجيش الحر ٢١ جندياً من القوات الدولية على خط فك الاشتباك في الجولان المحتل حالة من التوتر والارتباك، وسط مخاوف تل أبيب من تداعيات تؤدي إلى رحيل القوات الأممية. ونقلت كتيبة «شهداء اليرموك» الجنود المحتجزين إلى الأردن منهية العملية بشكل سلمي.

وتتعرض مدينة حمص لحملة قصف عنيفة بالتوازي مع تواصل القصف على مدينة داريا في ريف دمشق التي تشهد إرسال تعزيزات للنظام للشهر الرابع على التوالي.

سياسياً، طلبت جامعة الدول العربية إثر اجتماع الأربعاء الماضي من الائتلاف الوطني السوري «تشكيل هيئة تنفيذية لشغل مقعد سوريا في الجامعة العربية ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها للمشاركة في القمة العربية في الدوحة في ٢٦ و٢٧ آذار».

وأضاف القرار أن الائتلاف المعارض سيشغل مقعد سوريا «إلى حين اجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سوريا وذلك تقديراً لتضحيات الشعب السوري والظروف الاستثنائية التي يمر بها».

تعهدت بريطانيا بتزويد الجيش الحر بعربات مدرعة ومعدات للكشف عن استخدام الأسلحة الكيماوية. وفي أقوى تعليق لوزير الخارجية البريطاني وليام هيج حتى الآن قال إن السياسة الدولية بشأن سوريا فشلت «فشلاً ذريعاً» مضيفا ان فرص التوصل الى حل فوري للازمة ضئيلة.

رأي البديل-فرص الدولة المركزية

النقاش حول فرص بقاء الدولة دولة مركزية يقع اليوم في صلب المآل النهائي لما يجري في بلدنا، فقد تجاوزت الأحداث في وقائعها الميدانية بقاء النظام أو رحيله، فقد بات محسوماً أننا تجاوزنا فعلياً وجود الدولة المركزية، وتجاوزنا معها فكرة مركزية النظام، ودخلنا في مرحلة من الصعب تحديد هويتها، فحتى مع سقوط بشار الأسد بالمعنى التقليدي فإن الوقائع على الأرض لم تعد تسمح بالقول إن إعادة إنجاز دولة مركزية هو أمر يسير.

خلال العامين الماضيين لعب النظام بكل ما يملك من أوراق من أجل البقاء كجزء من المعادلة السياسية السورية، وقد تدرج وعي النظام نفسه بمتغيرات موازيين القوى ، وتدرج كذلك موقفه، وهو ما يؤكده تصريح وزير خارجيته وليد المعلم بإمكانية الحوار مع "القوى المسلحة في المعارضة"، ويعكس ذلك محاولة النظام الوصول إلى صيغ تقوم بتعويم مكوناته، وليس بالضرورة رأس النظام فقط، تعويماً لا يقوم على أسس مركزية الدولة، ووحدتها الوطنية.

إذاً، إلى أين تمضي سوريا؟ وهل نحن أمام إعادة تعريف الدولة على أسس لا مركزية كجزء من حل نهائي؟ أم أننا ما زلنا نملك فرصة ما للدمج بين مفهومي المركزية واللامركزية؟ إن تطور الأحداث والمواقف هو الكفيل بتقديم أجوبة لهذه الأسئلة، لكن من الضروري بمكان أخذ المتغيرات التي شهدتها سوريا بعين الاعتبار عند الحديث عن أفضل السيناريوهات السيئة لمستقبل سوريا.

ينبغي في هذا السياق على كل قوى الثورة والمعارضة عدم بيع الوهم لأنفسهم وللشعب، والاعتراف بأن التأسيس للجمهورية الجديدة لن يقوم من غير رؤية حقيقية وحسابات دقيقة لمصالح جميع السوريين، وهو ما سيتطلب في الوقت ذاته رؤية واقعية للدرجة التي تأثر بها النسيج الوطني، ومدى هشاشة الأوضاع الإثنية والطائفية، ومدى تدخل القوى الإقليمية في الوضع السوري، وكلها عوامل ستلعب ضد مفهوم الدولة المركزية.

إن فرص قيام دولة مركزية ما بعد الأسد تتضاءل يوماً بعد يوم، فالتأسيس لشرعية الدولة المركزية ستكون دونه عقبات كثيرة، فنحن لم يعد بإمكاننا نكران القوى الموجودة على الأرض عسكرياً وسياسياً، ولا يمكننا نكران تعدد مرجعياتها، وهو ما ستنشأ عنه مواجهات لا حصر لها، ولن يكون سقوط النظام سوى لحظة الاستيقاظ على سؤال ما الدولة التي لدينا؟، وهل ما زال بالإمكان ضبطها مركزياً.

بشرى..اللاجئة «المليون» القادمة من عاصمة الثورة إلى حي التنك

■ طرابلس - أ ف ب

خسرت الشابة بشرى كل ما تملك في محافظة حمص. زوجها بات منذ عام مجهول المصير، ومنزلها أحرق. باعت كل الذهب الذي في حوزتها لتنتقل إلى لبنان، لتصبح اللاجئة السورية «الرقم مليون».

قبل أسبوعين، وصلت بشرى (١٩ سنة)، إلى مدينة طرابلس في شمال لبنان، لتقيم في منزل شديد التواضع في منطقة تعرف باسم «حي التنك»، حيث سقوف المنازل من الحديد المثبت بإطارات مطاطية، ومعالم الأزقة تحددها حفر تغمرها المياه الآسنة. في هذا الحي، تقيم بشرى مع طفليها حنين وسلطان، مع عشرين فرداً من عائلة زوجها، في منزل لا تتعدى مساحته العشرين متراً مربعاً.

قصدت الشابة صاحبة النظرات الخفرة والصوت الخافت، الأربعاء الماضي مقر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لتسجيل اسمها على لائحة الذين هربوا من "النزاع الدائر" في سورية منذ عامين.

تقول بشرى، وهي جالسة على أرض المنزل المغطاة بحصائر تالفة، إنها فوجئت بمسؤولين في المفوضية «يقولون لي إنني اللاجئة رقم مليون» في الدول المجاورة لسورية. حينها، دمعت عينا بشرى لأنها أدركت أن «ثمة مليون سوري يعيشون التجربة نفسها». وتضيف أن هذا الرقم يظهر «للعالم كيف يعيش اللاجئون السوريون، علّه يساعدنا أكثر». لم يكن خروج هذه الشابة من سورية بلا كلفة باهظة. وتشير إلى أنها كانت «من أواخر الناس الذين تركوا حي دير بعلبة في حمص. خفنا بعدما قيل لنا أن الشبيحة (الميليشيات المؤيدة للنظام) سيدخلونها. هؤلاء يغتصبون النساء. خفنا وغادرنا منازلنا في شباط (فبراير) ٢٠١٢». آثر زوجها محمد (٣٠ سنة) الذي عمل سائق سيارة أجرة، البقاء في دير بعلبة «ليحافظ على المنزل». وفي الأول من آذار (مارس) ٢٠١٢ «حاولنا الاتصال به لكن من دون جدوى. ومنذ ذلك الحين لا نعلم عنه شيئاً». انتقلت إلى منزل والديها في معضمية الشام جنوب غربي دمشق. وتقول: «بعت كل ما أملك من ذهب لآتي إلى لبنان. دفعت عشرة آلاف وخمسمئة ليرة سورية (نحو ١٠٥ دولارات أميركية) لسائق أجرة».

تفتقد الشابة التي تخفي بابتسامة مرارة الأيام، منزلها في حمص الذي علمت في ما بعد أنه أحرق. وتضيف: «غادرناه بلا شيء سوى ملابسنا التي نرتديها». أما شوقها الأكبر فهو لزوجها الذي تقول عنه: «أحببته كثيراً وأنا بعد صغيرة»، لدى عقد قرانهما عام ٢٠٠٨، وتضيف أن كل ما تريده هو «أن أعرف مكانه... هذا عندي أهم من الأكل».

تعيش بشرى حالياً مع أقارب زوجها وهم والداه، وثلاثة من أبنائهما أحدهم مصاب بإعاقة تلزمه الكرسي المتحرك، وأربع بنات متزوجات مع عائلاتهن. وتدفع العائلة التي تفضل عدم كشف هويتها، إيجاراً شهرياً قدره ٢٥٠ دولاراً، يوفره الابن الرابع الذي ما زال يتنقل في شاحنته بين لبنان وسورية، بينما تقيم زوجته وأبناؤه الثلاثة في المنزل الذي تغطي زواياه فرشات إسفنجية تستخدم للنوم. وتشرح بشرى وهي تحضن حنين وإلى جانبها سلطان الغارق في سبات يقطعه سعال حاد «كان ولدي يخافان من القصف. حاولت التخفيف عنهما، وقلت إننا ذاهبون لنقيم مع جديهما في لبنان».

سليم ادريس: كل قطعة سلاح مسجلة في قوائم بالأرقام

■ بروكسل - رويترز

سعى قائد بالجيش السوري الحر المعارض لإقناع الحكومات الأوروبية برفع الحظر عن الأسلحة للمعارضة التي تحارب بشار الأسد، قائلا إن المعارضة ستكون مسؤولة عن أي أسلحة تحصل عليها وقد تعيدها.

وقال العميد سليم إدريس، رئيس أركان الجيش السوري الحر، الأربعاء الماضي أثناء زيارة لبروكسل إن المعارضة السورية تقوم بتسجيل الأسلحة التي تحصل عليها. وقال في مؤتمر صحفي إن الأسلحة الموجودة لدى المعارضة مسجلة في قوائم بالأرقام المدونة على كل قطعة سلاح، وإن قيادة المعارضة هي من يقوم بتوزيع هذه الأسلحة وتعرف بدقة لمن تسلمها.

وتعهد إدريس بالسيطرة على نقل وتوزيع الأسلحة، وذلك رداً على المخاوف بشأن وصول الأسلحة إلى مقاصدها.

وقال إن المعارضة مستعدة لإعادة كل قطعة سلاح حصلت عليها بعد سقوط النظام بالرجوع إلى الأرقام المسجلة عليها. لكنه قال إن الحظر الذي تفرضه أوروبا يعطي نظام الأسد مزايا غير عادلة. وأبدى أسفه لاستمرار الحظر معبرا عن اختلافه التام مع الرأي القائل بأن إرسال مزيد من السلاح يعني إراقة المزيد من الدماء على الأرض السورية، قائلا إن الحظر مفروض على الضحايا.

تقرير لجهاز الأمن الإسرائيلي يزعم اتجاه سوريا إلى التفكك

■ تل أبيب- يو.بي.أي

رأى جهاز الأمن الإسرائيلي أن سوريا ما بعد «الحرب الأهلية» لن تكون مستقرة، وربما ستكون مقسمة إلى دويلات، وأن الصدامات الجارية شبيهة بما دار بين المعسكرين الغربي والشرقي خلال حرب فيتنام، فيما عبرت إسرائيل عن تخوفها من قرب انتهاء عمل قوات «أندوف» بالجولان عقب اختطاف جنود لها هناك.

وقالت صحيفة «معاريف» يوم الجمعة الماضي إن الاعتقاد السائد في جهاز الأمن الإسرائيلي هو أن «الدولة السورية الجديدة التي ستقام في نهاية الحرب الأهلية لن تكون مستقرة»، وأن «سوريا تتجه نحو التفكك إلى عدة دويلات.. وربما سيبقى نظام الرئيس السوري بشار الأسد موجودا ضمن دويلة في شمال الدولة الحالية، وبالقرب من مدينة اللاذقية، إذ أن هذه المنطقة تعتبر معقل الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الرئيس».

ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مسؤول رفيع المستوى في جهاز الأمن الإسرائيلي، قوله إنه «بدأ عهد ما بعد الأسد، على الرغم من أن هذا الأمر يحدث فيما لا يزال الطاغية موجوداً»، واعتبر أن «الدولة السورية أخذت تفلت من بين يديه». وأضافت هذه التقديرات أن «الحرب في سوريا تدل على أن فترة دامت أكثر من ٢٠ سنة كانت فيها الهيمنة الأميركية العالمية مطلقة، قد انتهت، والمشكلة هي أن دعم الدول العظمى لطرفي الصراع يؤدي إلى تعادل في الحرب الأهلية التي قد تستمر لفترة أخرى».

ووفقاً لتحليل جهاز الأمن الإسرائيلي، فإن «طرفي الصراع في سورية يمسكان بعنقي بعضهما، الأمر الذي يمنع حسم الحرب»، وأن «عمليات قوات المعارضة ليست منظمة كفاية في المجال العسكري لكي تتمكن من هزم الرئيس والموالين له». وأضاف «الجهاز» أن الأسد يسيطر عمليا على ربع مساحة الدولة فقط، ويشمل معظم العاصمة دمشق والمنطقة التي بغالبيتها علوية في السهل الساحلي في شمال – غرب سوريا.

غاب عنه الأكراد والمسيحيون والمرأة

انتخاب محمد نعناع رئيساً لمجلس محافظة حلب

■ حلب – محمد إقبال بلو:

جرت في الأسبوع الماضي انتخابات مجلس محافظة حلب في مدينة غازي عنتاب التركية ، وتعتبر هذه الانتخابات خطوة هامة نحو الديمقراطية والانتخابات الحرة والنزيهة . وتمّ تشكيل مجلس لمحافظة حلب عدد اعضائه ٢٩ عضواً من الريف والمدينة ، هذا وقد أجرى مجلس المحافظة انتخابات لتعيين رئيس له، وكانت نتائجها فوز المهندس محمد يحيى نعناع برئاسة مجلس محافظة حلب للدورة الحالية ، وأصدر المجلس يوم الخميس الماضي بياناً جاء فيه « تمّ تكليف الاستاذ المهندس محمد يحيى نعناع برئاسة مجلس محافظة حلب، بحصوله على ٢٠ صوت من أصل ٢٩ في الانتخابات الاخيرة التي جرت اليوم ضمن الامانة العامة التي تم انتخابها من الهيئة العامة المؤلفة من ٢٢٤ شخصاً».

ويذكر أن الانتخابات النهائية قد شهدت تنافسا قويا بين العديد من الشخصيات السياسية مثل د . جلال خانجي الذي كان مرشحا للرئاسة، إلا انه قد حصل على ٩ اصوات فقط، وهو الذي كان يشغل عضو الرئاسة في المجلس الانتقالي المنحل، كما لاقت هذه الانتخابات قبولا كبيرا لدى الاوساط الثورية باعتبارها اول انتخابات حرة نزيهة تجري في سورية.

وفي ردود الفعل الأولية على الانتخابات رأى بعض المشاركون في الانتخابات أنها كأي عمل جديد قد يعاني من بعض الأخطاء، وبالتالي بعض الانتقادات ، لكن المشاركين أكدوا بالإجماع على أن الخطوة إيجابية لكونها أول انتخابات في سورية، وعلى الأراضي المحررة، فيما انتقد البعض تشكيلة المجلس لخلوها من مشاركة الأكراد، والذين يمثلون فئة سكانية وشعبية هامة في حلب، ولهم الحق في تمثيلهم في مجلس المحافظة، بينما انتقد البعض عدم وجود أي تمثيل من الطائفة المسيحية، وكذلك عدم وجود أية امرأة في تشكيلة المجلس ، ومبررات ذلك من قبل القائمين على تنظيم هذه الانتخابات أن كل قطاع قام بترشيح أشخاص من قبله ليشكلوا الهيئة العامة، والترشيحات تمت بالانتخاب أيضاً ، أما بالنسبة للمشاركة النسائية ففي هذه المرحلة قد يصعب العمل على المرأة بسبب الظروف الراهنة، وعدم توفر الأمن أثناء التجوال في المناطق المحررة بحلب لتعرضها للقصف المتواصل.

تركيا: الحظر الأوروبي على تسليح المعارضة السورية يضعف موقفها في الصراع

■ لندن (رويترز)

قالت تركيا يوم الجمعة الماضي إن مقاتلي المعارضة يعانون من تفوق القوات الموالية للرئيس السوري بشار الأسد، بسبب ضعف تسليحهم، لكنها لم تصل الى حد دعوة الاتحاد الأوروبي إلى رفع حظر السلاح الذي يفرضه على سوريا.

وفي واحد من أقوى تعليقاته بهذا الشأن قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إنه ناقش مع بريطانيا وألمانيا مسألة الحظر الشامل على تصدير السلاح إلى سوريا.

وتعتبر تركيا –التي تتصل بحدود طولها ٩٠٠ كيلومتر مع سوريا– لاعباً حيوياً في دعم المعارضة السورية، وفي التخطيط لمرحلة ما بعد الاسد.

وقال داود أوغلو للصحفيين أثناء زيارة إلى بريطانيا إنه يعتقد أن الضغط سيؤدي إلى سقوط الاسد، وقال "لو كان هناك دعم دولي ... أو موقف موحد ضد جرائم حرب بعينها فأعتقد أنه ما كانت ستبقى هناك حاجة لتسليح المعارضة.»

لكن الوزير التركي قال إنه ناقش الحظر مع نظيريه البريطاني وليام هيج والألماني جيدو فسترفيله اللذين دافعا علناً عن الحظر.

وعندما سئل عما اذا كان يفضل رفع الحظر قال داود أوغلو "اذا كان هناك جانب واحد يملك السلاح فسيكون لديه في نهاية الأمر كل الفرص لقتل الجانب الاخر.»

وشبه داود أوغلو ما يجري في سوريا بالحرب البوسنية التي دارت بين عام ١٩٩٢ و١٩٩٥ وقال: "إن على العالم ألا يكرر الخطأ الذي ارتكبه حينذاك."

وأضاف : "في البوسنة كانوا يبحثون عن السلاح من أي شخص ليدافعوا عن بيوتهم. والآن يحدث الشيء نفسه في سوريا. أعطينا الضوء الاخضر لثلاث سنوات لميلوسفيتش وملاديتش وكرادزيتش لمواصلة قتل الناس.»

ويمنع حظر يفرضه الاتحاد الأوروبي إمداد المعارضة السورية بالسلاح، لكن العقوبات عُدلت في الأسابيع الاخيرة بما يسمح بإمدادهم بالمعدات غير القاتلة، مما دعا بريطانيا إلى توسيع حجم ومجال مساعداتها للمعارضة السورية.

أطباء بلا حدود: «الطريق مسدود» أمام العمل الإغاثي في سوريا

■ جنيف

بعد مرور عامين من نزاع مسلح شديد العنف، أصبحت الأوضاع الإنسانية في سوريا الآن كارثية والمساعدات المقدمة هزيلة ولا تقارن بالاحتياجات الهائلة للسكان. في المقابل، لا يمكن بأي حال إلقاء اللوم على الشلل الدبلوماسي الذي يحول دون تحقيق تسوية سياسية لهذا النزاع، من أجل تبرير عجز المساعدات الإنسانية.

يواجه السكان السوريون نزاعاً مسلحاً شديد العنف ووضعاً إنسانياً بلغ معدلات كارثية. فقد تداعى النظام الصحي الذي كان يغطي جميع مناطق البلاد قبل النزاع، في حين أصبحت المواد الغذائية نادرة جداً وشبكات الماء والكهرباء دائمة الانقطاع.

تقول الدكتورة ماري بيير آلي، رئيسة منظمة أطباء بلا حدود: «لقد أصبحت المساعدات الطبية مستهدفة والمستشفيات عرضة للتدمير والعاملون في المجال الطبي مطاردين». وحسب الأمم المتحدة، يوجد ٢،٥ مليون سوري نازحين في بلادهم، بينما تضررت ٥٧٪ من المستشفيات جراء أعمال العنف، ولم تعد نسبة ٣٦٪ منها قادرة على العمل. بالإضافة إلى ذلك، لا تشمل هذه الإحصائيات العيادات الخاصة والمستشفيات العشوائية التي تعرضت للتدمير أو الأضرار.

يهرب كل يوم نحو ٥٠٠٠ سوري من بلادهم حتى وصل عددهم إلى مليون شخص وفق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي البلدان المجاورة التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين، تبقى البرامج والأنشطة القائمة غير كافية لتلبية الاحتياجات ومواجهة التدفق المتزايد للاجئين.

أما في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، تبقى المساعدات الدولية ضعيفة للغاية، وتأتي غالبية المساعدات المقدمة إلى المدنيين من المغتربين السوريين والبلدان «الصديقة» للمعارضة وشبكات العمل الخيري السياسية والدينية. وبالتالي، تصبح هذه المساعدات رهينة أجندات سياسية لكل طرف من الأطراف. ورغم أن منظمة أطباء بلا حدود لم تحصل على تصريح من الحكومة للعمل في المناطق التي تسيطر عليها هذه الأخيرة، فقد تمكنت من افتتاح ثلاثة مستشفيات في شمال البلاد واستطاعت أن تطّلع مباشرة على الأوضاع لتتأكد من أن المساعدات المقدمة غير كافية إطلاقاً لتلبية احتياجات البلاد.

*تقرير صدر للمنظمة الأسبوع الماضي

إعلاميو حلب وكتائب الجيش الحر وخلافات أسبابها الجهات الداعمة

حلب – محمد إقبال بلو:

يعمل في حلب وريفها الكثير من الإعلاميين الذين تفرغوا لإعلام الثورة ، ومعظم هؤلاء دخلوا العمل الإعلامي خلال الثورة السورية ، وقدموا الكثير لها ، وكانت كاميراتهم أشبه بالبندقيات بالنسبة للنظام، بل أعتى وأشد وقعاً عليه . هؤلاء الإعلاميون قاموا بتغطية المظاهرات وتصويرها وبثها عبر الفضائيات ، وبعد بدء المعركة المسلحة مع النظام بدأوا بتغطية أحداث المعارك ليصورا انتصارات الجيش الحر ، كما بدأوا بتصوير الدمار الذي يسببه قصف النظام على المدنيين ، ولهم الدور الأكبر ومنذ بداية الثورة في فضح هذا النظام والوقوف يداً بيد مع الجيش الحر في معاركه لنقل أحداثها وانتصاراتها.

ومؤخراً بدأنا نلاحظ تردي العلاقة بين الإعلاميين وبين بعض كتائب الجيش السوري الحر، وبينهم هم انفسهم أحياناً ، ويرجع ذلك لأسباب عديدة ، منها ما له علاقة بالسبق الصحفي، ومنها ما يتعلق بتبني الخبر أو الإنجاز العسكري ، وبعض الأسباب ترجع لأسباب سياسية بحتة ، بسبب الاتجاهات العديدة للمعارضة السورية ، ولأن كل جهة صارت توجه إعلامييها باتجاه محدد ولا تسمح لهم بأن يحيدوا عن أيديولوجيتها ، وفي حال فعلوا ، يتوقف الدعم الذي يقدم لهم لأجل استمرار قدرتهم على العمل الإعلامي.

التقت "البديل" الإعلامي أبو البشر فقال : أعتقد أن المشكلة الرئيسية تكمن في عملية التصوير في أرض المعركة ،وبالتحديد تصوير الإنجازات على الأرض، فكل جهة إعلامية تابعة لتشكيل عسكري تحاول بمقاطع الفيديو والأخبار التي تنشرها في مواقعها على الفيسبوك وتويتر أن تظهر أن التشكيل الذي تعمل معه هو صاحب هذا الإنجاز، أحياناً يكون ذلك حقيقياً، وأحياناً يكون ذلك من دون وجه حق ، وهنا تحدث مشاكل بين الإعلاميين أنفسهم في التنازع على تصوير اللقطة، وكيل الاتهامات بمحاولة سرقة الإنجاز لصالح تشكيل معين .

يضيف أبو البشر: وللجهات الداعمة دور كبير في هذه الفرقة بين الإعلاميين، وفي سوء علاقاتهم ببعض كتائب الجيش الحر، فالمكاتب الإعلامية التي تتلقى دعماً من جهة معينة لا بد أن تعمل وفق سياسة هذه الجهة، وبالتالي ستجحف بحق جهات أخرى .

وحول إمكانية توحيد الإعلام في حلب وريفها قال أبو البشر: أعتقد ان هذا صعب في الوقت الحالي ، نعم لو استطعنا تشكيل مكتب إعلام موحد لحلب وريفها يقوم بتبني الأخبار والإنجازات ونشرها للجميع بكل دقة ومساواة ستكون الأمور رائعة، وسيصبح العمل الإعلامي أكثر تطوراً ومصداقية، وستنتهي الخلافات بين الإعلاميين وقادة الكتائب والألوية ، لكن هذا مستحيل في المرحلة الحالية ، فكل مكتب إعلامي له جهة داعمة تختلف في أفكارها وطريقتها عن الجهة الاخرى، وكل مكتب يتبع لمن يدعمه، لذلك لن نرى إعلاماً موحداً في حلب مادامت الجهات الداعمة كثيرة ومتباينة السياسات ، وهي ذاتها متفرقة غير موحدة سواء في الداخل أو الخارج.

الناشطة والإعلامية جود عقاد تحدثت للبديل حول هذا الموضوع فقالت:

من أهم أسباب سوء العلاقة بين الإعلاميين وكتائب الجيش السوري الحر أن السلاح موجود مع جهة واحدة هي الجيش الحر التي تشعر بالفوقية أحياناً كونها القوة المسيطرة في بعض المناطق ، ويدفع الغرور بعض القادة إلى التدخل بالعمل الإعلامي ومحاولة توجيهه وتوظيفه لمصالحهم الشخصية أو حتى لصالح تشكيلاتهم العسكرية ، وعندما لا يوافق رأي الإعلامي كلام العسكري تبدأ الخلافات والمشاكل حينها ، وهناك نقطة أخرى تتمثل في اطلاع الإعلامي بشكل عام على خفايا العسكريين وأسرارهم، وأحياناً على أخطائهم القاتلة، وعندما يبدأ بانتقادهم أو فضح أخطائهم تلك يصبح عدواً لهم، ويحاولون مضايقته ، والتقارب العمري بين العسكريين والإعلاميين بل وصغر العمر له دور كبير بتلك الخلافات ، بالإضافة إلى عدم الخبرة والحنكة لدى كل من الطرفين.

ولدى سؤال الناشطة جود عن تسييس الإعلام الثوري قالت لـ "البديل" : المشكلة أن الداعمين لتلك المكاتب الإعلامية كلهم أصحاب توجهات سياسية متباينة/ وكل منهم يحاول توجيه الإعلام الذي يسيطر عليه لصالحه ،ولجعله وسيلة للدعاية له، كما يفعل الإخوان المسلمون حالياً، والذين يسيطرون على جزء كبير من إعلام حلب، ويقدمون دعماً خاصاً مختلفاً للكتائب العسكرية التابعة لهم وللمكاتب الإعلامية التي تخصهم كذلك، وهذا يؤدي إلى ضعف الإعلاميين، وقلة الحيايين منهم بل وندرتهم ، ويؤدي إلى تحوير وإخفاء أجزاء من الأخبار لا تتوافق مع داعميهم.

بالنسبة لتحقيق عمل إعلامي موحد في حلب وريفها قالت جود: من الصعب تحقيق هذا حالياً، فلن يوافق عليه الإخوان المسلمون ولا السلفيون، ولكن لو قدمت جهات ما إعلامية محترمة ومحترفة الدعم للإعلاميين وأصبحوا مكتفين ولم يعودوا بحاجة لأية من الجهات السياسية صاحبة النفوذ سيتحقق هذا الأمر وينجح، لتنطق حلب بكلمة واحدة إعلامياً لا تصب في مصلحة أحد، بل تصب في سياق العمل الصحفي الحقيقي الجاد والنزيه.

أما الناشط الإعلامي أبو رائد الحلبي فقد أكد في لقائنا معه على ضرورة أن يكون العمل الإعلامي غير موجه، وأن يتنبه الإعلاميون إلى ضرورة الحيادية لتحقيق إعلام حر ، نحن انتفضنا ضد كم الأفواه وتقييد الإعلام ، وانتقدنا إعلام النظام بأنه موجه بما يخدم مصالحه ، فكيف نقبل أن نمارس العمل الصحفي والإعلامي تحت سيطرة أية جهة مهما كانت جيدة ، أطالب كل زملائي كما اطالب نفسي بالحيادية في نقل أي خبر يتعلق بالثورة السورية ، فنصف سلاحنا ضد النظام الساقط هو الإعلام، وإذا فسد إعلام الثورة فهذا سيكون له دور كبير في تأخير النصر، وقد يؤدي إلى الفشل .

هل يستطيع الائتلاف الوطني قيادة سورية؟

■ يزيد صايغ- معهد كارنيغي×

أصبح الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الآن ممثل الشعب السوري المعترف به على نطاق واسع. بيد أنه من غير الواضح تماماً ما إذا كان هذا الائتلاف سيُثبت أنه أكثر فعّالية من سابقه، المجلس الوطني السوري، في تزويد المعارضة السورية بقيادة سياسية حقيقية.

كانت مجموعة أصدقاء سورية تأمل، من خلال اختيارها الائتلاف الوطني بوصفه «الممثل الشرعي للشعب السوري، «ربط غالبية نشطاء المعارضة والمجالس العسكرية والمدنية والمتمرّدين المسلّحين داخل سورية بالهيئة الجديدة. كانت الفكرة تنطوي على أن قوى المعارضة ستندمج عبر منح الائتلاف الوطني هذا المستوى من الاعتراف، وعبر التعهّد بزيادة الدعم المالي لأغراض الإغاثة الإنسانية، وإطلاق الوعود بجعله القناة الرئيسة للأموال الخارجية.

في الوقت الراهن، على الأقل، يمثّل الائتلاف الوطني المعارضة السورية أمام المجتمع الدولي ويضغط نيابة عن الشعب السوري. لكن على رغم الضجّة الإعلامية الكبيرة، فإنه يختلف قليلاً في تركيبته وبرنامجه السياسي عن المجلس الوطني السوري. وتبقى مسألة ما إذا كان الائتلاف أكثر تمثيلاً للمعارضة ككل من المجلس الوطني، خصوصاً داخل سورية، موضع جدل. فهو يعتمد عملياً وتنظيمياً على المجلس الوطني، الذي هو الآن جزء من الائتلاف الوطني، كما كان المجلس الوطني، ولايزال، يعتمد على مكوّنه الأساسي جماعة الإخوان المسلمين.

لن يسهم الانهيار السريع للنظام إلا في زيادة التحدّيات التي تواجهها المعارضة، سواء في المراحل النهائية للنزاع المسلح أو بعدها مباشرة. ويواجه الائتلاف الوطني الاحتمال الحقيقي في أن تتجاوزه الأحداث على أرض الواقع في سورية. ولا يقلّ عن ذلك خطورة أن الائتلاف ربما يجد البساط مسحوباً من تحت قدميه بسبب مبادرات دبلوماسية جديدة، من قبيل أن تتوصّل الولايات المتحدة وروسيا في نهاية المطاف إلى تقارب ملموس في تقييمهما لاحتمالات بقاء النظام وأولوياتهما الاستراتيجية

المهام الفورية للائتلاف

لا يمثل التعاطي مع الفرص أو التهديدات الدبلوماسية بأي حال التحدّي السياسي الأكبر الذي يواجهه الائتلاف الوطني. وفيما تدخل الأزمة السورية مرحلتها الأكثر أهمية، والمؤكد تقريباً أنها الأكثر تعقيداً، فإن مهمة الائتلاف الفورية هي توكيد قيادته الشاملة للمعركة التي تدور رحاها في جميع أنحاء البلاد. ويتعيّن عليه اتّخاذ قرارات استراتيجية بشأن الطريقة التي تتم بها معركة دمشق وتوقيتها، وبشأن ما إذا كان ينبغي خوض مثل هذه المعركة بأي حال. وهذه مسألة سياسية في الأساس.

كان الائتلاف الوطني أيضاً بطيئاً في اتّخاذ خطوات واضحة وملموسة لمعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة. إذ يتعيّن عليه إيجاد السبل الكفيلة بمساعدة الأمم المتحدة في تقديم المساعدات لما يُقدّر بأربعة ملايين شخص محتاج داخل سورية، نحو مليونين منهم من المشرّدين. وقد رحّبت مجموعة أصدقاء سورية بإنشاء الائتلاف الوطني «وحدة تنسيق المساعدات» بهدف تنسيق عمليات إيصال الإغاثة، وتعهّدت بزيادة تمويل أنشطتها. لكن المجموعة أدركت أيضاً الحاجة إلى بناء القدرات المؤسّسية للائتلاف للاضطلاع بهذه المهام على نطاق واسع، وهو ما سيستغرق وقتاً طويلاً.

في ١٩ كانون الأول (ديسمبر)، دعا رئيس الائتلاف

معاذ الخطيب الجيش السوري الحر إلى توفير ممرّات آمنة للوكالات الإنسانية الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لكن قدرة الائتلاف على ضمان تدفّق المساعدات تبقى موضع شك. إذ يعتمد ذلك الى حد كبير على نجاح الائتلاف بتشكيل حكومة مؤقتة داخل سورية للقيام بإدارة وتوفير الخدمات الأساسية والإمدادات في المناطق المحرّرة، وهو ما يتوقّف بدوره على تأمين التمويل.

هذه الأسئلة لن تتلاشى إذا ما استولت المعارضة على دمشق. ولو حدث ذلك، فسيكون لزاماً على الائتلاف الوطني أن يقرّر ما إذا كان ينبغي الرد، وكيف، إذا انسحبت فلول نظام الأسد إلى المنطقة الساحلية حول اللاذقية وطرطوس وتحصّنت هناك، كما يتوقّع العديد من المراقبين. وإذا ما تمسّك النظام بمواقعه الحالية حتى ربيع العام ٢٠١٣، فقد يجد الائتلاف بعد ذلك أن تأييده الشعبي في الداخل ومكانته لدى مجموعة أصدقاء سورية يتوقفان بشكل متزايد على قدرته على توفير الإدارة الفعّالة والاحتياجات الإنسانية الأساسية للناس داخل سورية.

تقاسم السلطة ليس شعاراً قذراً

لكي يتمكن من تفكيك النظام بشكل حاسم، يجب على الائتلاف الوطني تقسيم صفوف هذا الأخير سياسياً. هذا يعني إقناع العلويين، وكذلك الطوائف الأخرى الصغيرة في سورية، وربما أعداد كبيرة من سكان المناطق الحضرية، بأن محاورين يحظون بثقتهم سيمثلونهم في المفاوضات الرامية إلى إقامة نظام جديد. بيد أن الائتلاف الوطني كرّر عزمه على بدء الفترة الانتقالية من خلال تطهير النظام والمرتبطين به في جهاز الدولة والجيش، وتفكيك الأجهزة الأمنية.

قال السفير الأميركي فورد إن المعارضة السورية في حاجة «للعمل مع العلويين ومساعدتهم على أن يفهموا أن لهم مكاناً في سورية المستقبل، مكان يمكن لهم فيه. . . أن يعيشوا بأمان وأن يتمتّعوا بالحقوق التي يتمتّع بها جميع السوريين الآخرين». وردّت شخصيات بارزة في المعارضة على هذه الحاجة مراراً بالقول إنها تواصلت بعيداً عن الأنظار على مدى أشهر عدة مع «عشرات» من العلويين لإشراكهم في الحوار وطمأنتهم. بيد أن هذا يسلّط الضوء على عدم استعداد المعارضة لتقديم برنامج علني يتضمن عروضاً صريحة وتطمينات ملموسة.

إذا لم تقم المعارضة بذلك الآن، فلماذا ينبغي للعلويين أو أي مجموعة أخرى، أن تثق بها لإظهار المزيد من التصميم و الشجاعة في حمايتهم والدفاع عن حقوقهم علناً في الفترة الانتقالية، ناهيك عن القيام بذلك في سورية المستقبل؟ فقد أثبتت الضمانات الكلامية الجميلة بأنهم سيتمتعون بالمساواة الكاملة في ظل سيادة القانون في نظام ديمقراطي موعود أنها غير كافية لإقناعهم.

إن تغيير هذه الصورة هي مسؤولية المعارضة السياسية. وسيتعيّن على المعارضة أن تواجهها صراحة عاجلا أو آجلاً، و أن تقترح صيغة لمشاركة محاورين ذوي صدقيّة نيابة عن الجهات الفاعلة الرئيسة المؤسّسية والمجتمعية التي تصطفّ حتى الآن ضدّها. ويجب أن يكون لهذه الجهات الفاعلة رأي في وضع تدابير بناء الثقة المؤقّتة، ووضع ضمانات جادّة لأمنها في الدولة السورية ما بعد الأسد.

هذا هو التحدّي الأصعب الذي تواجهه المعارضة، وفي نهاية المطاف التحدّي الأكثر أهمية، وذلك لأن تقاسم السلطة لا يقتصر فقط على تسريع انهيار النظام. بل يتعلّق أيضا بالتأكد من أن جهاز الدولة ونواة الجيش وكوادر الحزب السابقة ومسؤولي النقابات، وغيرهم الكثير، سيتعاونون مع السلطات الحاكمة الجديدة. ويبدو أن المعارضة لا ترى في ذلك إشكالية من أي نوع، على افتراض أن أجهزة الدولة ستنفّذ مخططاتها الخاصة بسورية الجديدة بعد أن تتولّى السلطة، لأنها واثقة من أن أغلبية كبيرة من السوريين تؤيّدها. لكن هكذا استحكام سهل و متيسّر غير ممكن، كما أظهرت كل الحالات الانتقالية في «الربيع العربي».

ما لم تتبنّ المعارضة هذا النوع من المقاربة السياسية لهزيمة النظام، فإن خططها لـ«اليوم التالي»، المتمثّلة في تحقيق العدالة الانتقالية، والتعويض العاجل لضحايا العنف، وإعادة الخدمات العامة، وإعادة بناء الاقتصاد والبنية الأساسية، يمكن أن تتعطّل، ما يعيد سورية الى دوامّة العنف و الانهيار المؤسّسي.

*جزء من ورقة بحثية

المالكي ونصر الله: تسريع خطى الحرب الإقليمية

غازي دحمان

تؤسس تحذيرات رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، وزعيم « حزب الله» حسن نصرالله، لسياق جديد في مسار أزمة المنطقة، عبر سعيهما إلى تحويل الحدث السوري المحلي من كونه حدثاً داخلياً متمثلاً بثورة شعبية ضد نظام الحكم، وهو أمر وارد الحصول في كل زمان ومكان، إلى حرب إقليمية بمحركات طائفية تعم المنطقة برمتها.

إن المتابع لتصريحات المالكي ونصرالله، في الفترات الأخيرة، من شأنه ملاحظة التطور الحاصل في نبرة خطابهما، فقد اعتمدا على اتباع استراتيجية خطابية تقوم على الثقة بنصر الأسد على الثائرين عليه، واستحالة هزيمته أمامهم تحت أي ظرف وبأي شكل من الأشكال، في محاولة لتيئيس الثوار ودفعهم إلى الاستسلام، وفي إطار هذه الاستراتيجية الخطابية خرج نصر الله في أكثر من طلة متلفزة ليؤكد استحالة انتصار الثوار، بل أنه ذهب إلى إعلان انتهاء الثورة ناصحاً الثوار بالجلوس إلى طاولة الحوار، والقبول بما يمنحه إياهم الأسد، فالثورة برايه» انتهت إلى شكل من عمليات الاغتيال هنا وهناك»، وهذه العمليات برأيه» قد تزعج النظام ولكنها لا تسقطه»، وثم يؤكد في لقاء أخر بأن «من يعتقد أن الثورة في سورية ستنتصر فهو واهم».

أما المالكي، فقد ذهب أبعد من ذلك من خلال تعمده تخويف الثوار من أن الطائفة العلوية ستقاتل بنسائها ورجالها قتال الخائف المستشرس، مما يجعل عملية إسقاط الأسد مسألة دونها صعوبات كثيرة، ولا يعلم إلا الله وقت حصولها، وقد خرج المالكي مزهواً بهذه التصريحات عقب إعلان دمشق نيتها تشكيل جيش من الشبيحات وكتائب ما سمي ب» جيش الدفاع الوطني» الذي يضم شباباً من الطوائف غير السنية في سورية.

ولكن ما الذي حصل وجعل خطاب كل من المالكي ونصرالله ينتقل من المداورة في التهديد والوعيد والكلام الذي يفيض ثقة وحبوراً، إلى الخطاب المتوتر والتهديد والوعيد بإمكانية الانخراط بشكل مباشر في حرب طائفية؟ وهو ما أكده المالكي يقوله إن « فوز المعارضة السورية سيؤدي إلى حرب أهلية في العراق ولبنان» وتحذير نصر الله بأن « الفتنة تقترب أكثر فأكثر»!.

الحقيقة وراء ذلك تكمن بكون الرجلين ينخرطان بالفعل في الحرب الميدانية الدائرة في سورية، ولهم فرق عسكرية وقيادات ميدانية تشارك بشكل مباشر في العمليات العسكرية، وهم فوق ذلك جزء من غرفة العمليات التي تدير المعركة، ومتابعون للمشهد بكامل تفاصيله وبوضوح تام، وباتا على علم بمسار الأمور، وربما بمآلاتها، ومصير رجلهم في دمشق.

والأهم من ذلك، أن الرجلين، وبما انهما يمثلان رأس حربة أدوات طهران في المنطقة، فإنهما على إطلاع على طبيعة الترتيبات الإيرانية في المنطقة، وليس غريباً ان تأتي تصريحاتهما في سياق المناخ الإيراني الموتور، والذي راح يكشف عن نفسه بكل وضوح وجلاء باعتباره أن سورية هي المحافظة الإيرانية رقم ٣٥، وأن خسارتها تعني تهديداً للأمن القومي الإيراني برمته.

هل تذهب أطراف الجبهة الإيرانية إلى اتباع استراتيجية قتال الخائف التي قال بها نوري المالكي، وهو حسب ما وصفه نمط صراع صفري يقوم على قاعدة « إما قاتل أو مقتول»؟، وإذا ما افترضنا ذلك فما هو السيناريو المتوقع لهذا النمط من الصراع، وماهي تجلياته الميدانية المباشرة؟.

الواقع أن هذه التصريحات تكشف مدى إفلاس هذه الأطراف في الميدان السوري، كما تظهر قناعة هذه الأطراف بنفاذ جهودها بإمكانية قدرتها على دعم استمرار نظام دمشق في الحكم، وهذا يحيلنا إلى احتمالين تفسيريين لذلك:

الأول: أن هذا السلوك هو عبارة عن سياق دفاعي يساعد هذه الأطراف على إعادة التموضع من الأزمة السورية، ويقوم على تحذير أطراف الثورة السورية ومن يدعمها بعدم التفكير بالتمدد خارج سورية واستثمار النصر للانتقام من مؤيدي النظام في المنطقة، من هنا قد نفهم تحذير نصرالله لأطراف لم يسمها بعدم» تجريب قوة حزب الله»، وكلام المالكي حول احتمال قيام الثورة السورية، بعد نجاحها، بدعم المكون السني العراقي للانقلاب على الحكم الحالي.

المالكي: من يعتقد أن الثورة في سورية ستنتصر فهو واهم

الأطراف الإيرانية في المنطقة تستعد لمنع انتصار الثورة في سورية بكل الجهود والإمكانيات

الثاني: إن هذا السلوك هو سياق هجومي تهديدي يعني أن الأطراف الإيرانية في المنطقة تستعد لمنع انتصار الثورة في سورية بكل الجهود والإمكانيات، ولو تطلب ذلك الانخراط العسكري المباشر والمكشوف في شوارع دمشق وحمص وغيرها من المدن السورية، أو في تجليات أخرى، عبر القيام بضربات استباقية تستهدف المكونات السنية في العراق ولبنان، لمنع هذه المكونات من تطوير ممكناتها بناءً على احتمالية انتصار الثورة السورية.

أياً يكن التفسير الأكثر صواباً ودقة، فإن إيران وحلفاءها ينتقلون إلى سياق جديد ومختلف في إطار الأزمة السورية، ويبدو أنهم جهزوا الأسس التبريرية اللازمة له، كما أن بنيته العسكرية جاهزة ومستعدة، والواضح أنهم يقتربون كثيراً من هذا الحدث على ما أعلن نصرالله نفسه في ظهوره الأخير.

أكد على ضرورة حل القضية الكردية من خلال مبادئ دستورية ضامنة

المؤتمر السوري للحوار الوطني نحو توافقات تضمن حقوق جميع مكونات الشعب

أكراد وعرب في فيينا

■ عمّان- البديل:

بمبادرة من مركز الشرق للبحوث– سورية، ومركز المواطنة المتساوية– سورية، وائتلاف القوى العلمانية الديمقراطية السورية، تمّ إطلاق المؤتمر السوري للحوار الوطني، وقد اختيرت «المسألة الكردية» عنواناً للقاء الأول للمؤتمر، حيث دعيت إليه العديد من الشخصيات الفكرية والسياسية والوطنية التي تنتمي إلى مكونات سياسية سورية، مثل المجلس الوطني ، وهيئة التنسيق، وائتلاف القوى العلمانية، وحركة الأنصار الإسلامية، والمجلس الوطني الكردي، والاتحاد الديمقراطي الكردستاني، وحزب ال pyd، ولجان العمل الوطني في سوريا، بالإضافة إلى بعض الشخصيات المستقلة، وقد تمت الدعوة بالصفة الشخصية– غير التمثيلية، وقد جرت وقائع هذه الدورة في العاصمة الأردنية– عمان على مدار يومي ٢٨ شباط الماضي، والأول من آذار الجاري، وقد لبى الدعوة حوالي ٤٠ شخصية من عرب وأكراد سوريين.

وأصدر المشاركون بعد يومين من اللقاءات وورش العمل بياناً مشتركاً، تضمن توافقات وطنية سورية عليا حول المسألة الكردية، وجاء البيان تحت عنوان "لقاء عمّان حول المسألة الكردية"، أما التوافقات التي أقرها البيان فهي "اعتبار المؤتمر السوري للحوار الوطني إطاراً مفتوحاً لجميع السوريين من خلال لقاءات دوريّة وثابتة تطمح لأن تكون فضاءً سياسياً ومعرفياً يتناول كلّ الموضوعات التي تهمّ السوريين على طريق بناء توافقات وطنية عليا تبتغي التوصّل إلى مبادئ دستورية ضامنة لحقوق السوريين أفراداً وجماعات»، و«تأكيد المشاركين على أن الوجود القومي الكردي هو جزء أساسي وتاريخي من التكوين الوطني السوري، ويقرّون أنّه ليس ثمّة مجال للمسّ بوحدة الأرض والمجتمع السوريين، كما يؤكدون على ضرورة ايجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية والتعبير عما سبق من خلال مبادئ دستورية ضامنة»، كما أقر المشاركون بأن «الإطار الملائم لمستقبل الشعب السوري هو الدولة المدنية الديموقراطية التعددية الحديثة، دولة الحق والقانون والمواطنة التي توفّر المساواة وتضمن الحقوق لجميع أبنائها، كما يؤكدون على ضرورة الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي والعمل على الغاء كافة المراسيم والسياسات والاجراءات التمييزية بحق المواطنين الكرد ومعالجة آثارها. ويؤكدون أنّ شكل إدارة الدولة الأنسب هو اللامركزية بما يحقّق المشاركة الوطنية في كافّة الأنشطة والفعاليات والمراكز الإدارية والسياسية لجميع السوريين دون تمييز أو اقصاء، وبصرف النظر عن أي اختلاف في الإثنية أو الجنس أو الدين أو المذهب»، و«ووجود ضرورة قصوى لتعزيز الوحدة الوطنية وإبراء ما أصابها من جراح على مدى عقود الاستبداد والفساد، وبالأخص في العامين الأخيرين، من خلال مشاريع وبرامج عمل تنفيذية مفصّلة مادية وثقافية وإعلامية طويلة الأمد تبدأ بأسرع ما يمكن من الخطوات العملية وبجهود سوريّة محضة. كما يؤكّدون على ضرورة بذل جهد معرفي واجتماعي تواصلي مشترك يعزز لحمة فئات الشعب السوري ويشكل نموذجاً يحتذى للوحدة الوطنية».

من جهة أخرى من جهة أخرى توافق المشاركون على اختيار لجنة متابعة لكل دورات المؤتمر كل من ممثلي الجهات الثلاث الداعية ، وهم سمير التقي، وفائق حويجة، وحسام ميرو، بالإضافة إلى كل من : الأستاذ عبد الحميد درويش، والشيخ رياض درار، وثائر ديب، وآصف دعبول، كما انبثقت عن المؤتمر

الإطـار الملائم لمستقبل الشعب السوري هو الدولة المدنية الديموقراطية التعددية الحديثة

لجنة تحمل اسم «السلم الأهلي»، ومهمتها الأساسية التنسيق بين كافة الأطياف السياسية والميدانية على الأرض لفض النزاعات، وتحقيق أفضل المناخات الملائمة للسلم الأهلي بين المكونات الاجتماعية.

وكانت الجهات الداعية قد أوضحت في رسالة الدعوة الأسباب الموجبة لإطلاقها مبادرة المتمر السوري للحوار الوطنين، ومن تلك الأسباب «أهمية التعرّف على ملامح توافق وطني جديد، يؤسس لوحدة وطنية من طراز جديد في المرحلة المقبلة، والبحث في مكونات الهوية السورية الجامعة التي يمكن من خلالها رسم ملامح الرؤية المستقبلية التي تضمن التأسيس لجمهورية جديدة ديمقراطية تعددية وتشاركية، جمهورية تستند وتغتني بالتنوع القومي والفكري والثقافي والديني لسورية، الوطن التاريخي الجامع لكل السوريين».

وقد أتى في تحديد أهدف المبادرة أنها «ترمي إلى ما هو أبعد من مجرد التوصل لتصورات حول نقاط الاختلاف بين مختلف الاتجاهات والمكونات، حيث تأمل بتوليد الآليات الضرورية المناسبة لجمع السوريين المعنيين في اطار توافقي، وتحديد الشروط الضرورية لهذا التوافق، والعمل على تحقيقها».

وقد شهد اليوم الأول من لقاء عمان ثلاث جلسات جاءت الأولى منها تحت عنوان "الجمهورية السورية أية هوية وأية دولة؟"، وقدمت فيها مداخلتان لكل من الأستاذ ثائر ديب، والأستاذة أمينة أوسي، أما الجلسة الثانية فقد ناقشت "موقع المسألة الكردية من القضية الوطنية والديمقراطية السورية"، وقدمت فيها مداخلتان ، الأولى للأستاذ عبد الحميد درويش، والثانية للأستاذ منير الشعراني، أما المداخلة الثالثة فجاءت بعنوان "الطريق إلى الوحدة الوطنية السورية"، وقدمت فيها ثلاث مداخلات للأساتذة رجاء الناصر، وحسام ميرو، وزرداشت مصطفى.

أما اليوم الثاني فقد ناقش فيه المشاركون مجمل نقاط التوافق والاختلاف في وجهات النظر، وقد تم التوصل إلى توافقات رئيسية بين مختلف المشاركين، وقد تمت صياغة الرؤية النهائية للتوافقات في بيان ختامي، كما اتفق المشاركون على أن تناقش الدورة الثانية للمؤتمر "المسألة الطائفية في سوريا"، وقد انبثق عن المؤتمر لجنة «السلم الأهلي» وسيشارك فيها عدد من المكونات السياسية الموجودة في المؤتمر، وسيكون لها مهام دعم مختلف مكونات الشعب السوري في المناطق التي تشهد نزاعات من أجل تحقيق السلم الأهلي.

ذكرى «أنا جبان»

حسين جمو

بصدور العدد المقبل من البديل، تكون الثورة قد أكملت سنتين من عمرها. والذكرى تعيدنا إلى البدايات.. حيث كانت الثورة عبارة عن حلم سعى الكثيرون من دون تنسيق مشترك إلى إشعالها في دمشق بتاريخ ٥ شباط ٢٠١١. يومها لم يخرج أحد في أي تظاهرة، وكلفت هذه "البروفة" الثوريين إحباطاً مؤقتاً سرعان ما زال بعد أيام باندلاع تظاهرة دمشق في ١٥ آذار، وتلتها مباشرة اندلاع شرارة الثورة في درعا.

الإحباط كان كبيراً من ٥ شباط إلى ١٥ آذار. وكنت قد قرأت تعليقاً على موقع "سوريون نت" وهو ذروة ما قرأته من جلد للذات في توصيف حالنا كسوريين، وآثرت الاحتفاظ بهذا التعليق الذي جاء تعقيباً على خبر عن انتشار حملات "البخ" الثورية، وأعتقد أن إعادة قراءتها اليوم تظهر لنا حجم الإنجاز الذي حققه السوريون:

«عذراً سيدي الرئيس.. أنا جبان. لن أخرج ضدك كما خرج التونسيون والمصريون والليبيون واليمنيون والأردنيون والسودانيون والعراقيون والجزائريون والبحرينيون والمغربيون والكويتيون، لأنني جبان. لن أطالب بإسقاطك لأنني جبان. لن أفتح قميصي لتلقي رصاصاتك وضربات أتباعك لأنني ببساطة جبان. لن أعتصم في ساحة الأمويين أو العباسيين ليس لأنني ضد الإعتصام، بل لأنني جبان. لن أنتفض على واقعي المرير طيلة الـ ٣٨ سنة (عمري)، ليس لأنه يعجبني، بل وللمرة الخامسة لأنني جبان.

لم أعتد الوقوف أمامك بل الركوع والانبطاح، لأنني مواطن سوري جبان. نم قرير العين أنت وعائلتك وحاشيتك، لن يطالكم التغيير لأن لديك مواطن جبان. لن ترتفع يدي في بلادي ضدك، بل سترتفع كالعادة لأهتف إلى الأبد إلى الأبد يا بشار، وإلى الأبد سأظل جبان. نعم إلى الأبد، وسأعلم إبني مفهوم ومعنى وأهداف ووسائل وغايات أن يكون سوريا جبانا. سأفعل كما تريد، وسأبقى تحت نعلك الجديد، حتى وإن أصبح قديماً، ليس لأنني مطيع، بل لأنني جبان. سأحميك بروحي وجسدي وصوتي ونفسي الأخير، ليس لأنك تستحق، بل لأن الجبن تملكني لدرجة الشجاعة المفرطة في الدفاع عنك. لن تقرأها أبداً «الشعب السوري يريد رحيل بشار» لأنني لن أرفعها أبداً، فأنا أجبن من أن أسمح لنفسي بأن أمسك قلماً وأكتبها. هذه الرسالة هي عهدي الأبدي معك يا سيادة الرئيس. فعذراً إن كنت تتوقع مني أن أنتفض. عذراً لأنك لم تنم لليلة أو ليلتين لأنك ظننت بأنك ستجدني عند باب بيتك معترضاً مقاوماً لك. عذراً إن كنت أنت أو عائلتك أو حاشيتك قد صرفتم من أموالي لشراء تذاكر الطائرة تحسباً لأي حصار قد أفرضه عليك. لأنني أنا المحاصر وسجين جنبي. وكي أعبر لك أكثر فأكثر عن مدى أسفي، سأعمل لديك كمرشد (مخابرات)، وسأكتب تقارير عن كل من يدخل موقعاً إلكترونياً معارضاً، أو يوقع وثيقة ضدك، أو يكتب مدونة تضعف من الشعور القومي السوري، وسأقدم لك تقريراً يومياً عن كل تحركات الشعب السوري (مع أنك تعرفها كلها) لكنني أريد أن أبيض صفحتي معك، كي أكون في نظرك مواطناً سورياً صالحاً. عذراً سيدي الرئيس ... من مواطن سوري جبان».

لا تعليق: إنها مجرد ذكرى.

سوريات في مخيم الزعتري يحتفلن بيوم المرأة

في الوقت الذي يحتفل فيه العالم بيوم المرأة في الثامن من آذار تمتلئ نفوس السوريات في مخيم الزعتري بالغضب والإحباط، لكن هذا لم يمنعهن من الاحتفال بيوم المرأة. وقدمت العديد من النساء مطرزات قمن بتصميمها في هذه الذكرى، وعرضن منتجاتهن للبيع.

وتعيل اللاجئة السورية أم قاسم أطفالها الستة من بيع الحطب في مخيم الزعتري. وقالت أم قاسم: «احنا ضعنا ها النسوان.. ضعنا. يعني شوف أنا أم ست أطفال.. يعني أرملة. يعني وين بدي أروح فيهم.. عرفت علي.. تركنا بيوتنا.. بيوتنا تهدمت.. بيوتنا راحت. طيب احنا شو ذنبنا بها الشي».

قتل زوج أم قاسم خلال الثورة، وأصبحت هي منذ ذلك الحين العائل الوحيد لأطفالها. وقالت أم قاسم: «شو ذنبنا نيجي نتشرد..منين أنا بدي أعيش أنا وأولادي. كلها أطفال لا لهم أب.. لا لهم حدا. ويعني بدنا نعيش احنا.. بدنا نشتغل بالصوف.. بدنا نبيع.. بدنا نشتري لنعيش. مين بده يعطينا.. مين بده يطعمنا.»

وذكرت لاجئات أخريات في مخيم الزعتري بالأردن أنهن دفعن ثمنا فادحا «للصراع» في سوريا.

وقالت لاجئة تدعى أم محمد: «دور المرأة السورية.. كثير يعني ناضلت مشان الثورة وقدمت أكثر مناضلة.. قدمت ولدها.. ضحتهم. أنا بالنسبة إلي أم شهيد.. قدمت ابني صار له شهرين شهيد بالشام. قدمنا احنا أولادنا اللي ربيناهم وتعبنا عليهم ٢٠ سنة.. قدمناهم للثورة.»

ويذكر أن الاحتفال باليوم لعالمي للمرأة بدأ في مطلع القرن العشرين، وتمنح العديد من الدول العاملين عطلة في هذا اليوم في الوقت لحالي.